



بيان صحفي

"الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد: مدى تأثيرهما على القطاع الخاص"

برعاية معالي وزير الإقتصاد والتجارة الأستاذ "محمد الصفدي" نظّمت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات"، بالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون" مؤتمراً حول "الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد: مدى تأثيرهما على القطاع الخاص"، وذلك يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٩، غرفة التجارة، والصناعة والزراعة - الصنائع - بيروت، بحضور معالي وزير الإقتصاد محمد الصفدي، رئيس جمعية الصناعيين فادي عبّود، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم، عضو الهيئة الإدارية في الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات الأستاذ فادي صعب، رئيس الندوة الإقتصادية الأستاذ رفيق زنتوت، نائب رئيس الغرفة الأميركية للتجارة الأستاذ ماهر بيضون وممثلين عن الهيئات الإقتصادية وغرف التجارة والصناعة والزراعة، المصرف المركزي، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي .

تخلّ المؤتمر كلمات إفتتاحية لكل من الأستاذ "فادي صعب"، عضو الهيئة الإدارية في "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات"، عارضاً نبذة عن تأسيس الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات والحاجة لوجودها نتيجة غياب الشفافية والتشريعات المناهضة للفساد في لبنان، كاشفاً عن أهميّة قانوني الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد في التأسيس لمجتمع أكثر انفتاحاً وديمقراطيةً، من خلال السماح للأفراد بطلب وتلقّي وثائق رسمية تمكّنهم من إتخاذ القرارات. وختم الأستاذ صعب بعرض عن أهمية القوانين

المطروحة بالنسبة للقطاع الخاص، إذ إنّ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات من شأنه خلق مناخ من المناقشات المفتوحة ويساعد الشركات على التنافس في إطار استدراج العروض والعقود وتحديد إستراتيجيات عمل تخفّف من المخاطر في مجال الأعمال. بدوره رأى الأستاذ "فادي عبّود"، رئيس "جمعية الصناعيين اللبنانيين"، أنّ الفساد اليوم قد تحوّل إلى عقلية ونمط تفكير لبنانيين، وأداءً مقبولاً من المجتمع اللبناني. وتابع عبّود: "إنّ الحق في الحصول على المعلومات يعتبر من الحقوق التي يعترف بها المجتمع الدولي كحق إنساني وضروري لحماية باقي الحقوق والتمتّع بها" كما و أنّ "هذا القانون يساهم في النهوض بثقافة الشفافية وبث روح المسؤولية لدى المسؤولين الحكوميين في تدبير الشأن العام" ومن شأنه تمكين المواطن من الاقتراب من مواقع القرار والإشتراك في عملية إصلاح الإدارة العمومية وتفعيل سياسة الشفافية والتجاوب مع السياسات التي تتبّعها الحكومة. وختم عبّود بالتأكيد على ان إقرار هذه القوانين سينعكس إيجاباً على بيئة الإعمار وعلى أداء الشركات، وسيحسّن صورة لبنان في الخارج ويرفع من مركزه على مؤشر الشفافية. أمّا الأستاذ "غازي قريطم"، رئيس "غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان"، فتتطرق إلى أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات كأحد أهم دعائم الديمقراطية، وتابع "نحن كممثلين للقطاع الخاص، ناشدنا المسؤولين بضرورة تطبيق الإصلاحات على كافة مستويات الدولة" و "نحن على قناعة تامة بان سنّ القوانين والتشريعات الضامنة لحق الوصول إلى المعلومات هو الشرط الاساس لتنفيذ هذه الإصلاحات. وختم قريطم قائلاً: "علينا كمجتمع أن نرتقي بهذا الحق إلى مرتبة اعلى فندرجه في الدستور اللبناني في سبيل تطوير نظام الحكم السياسي والإقتصادي لبلوغ مستويات أرفع من الديمقراطية. أمّا الكلمة الأخيرة فكانت لمعالي وزير الإقتصاد والتجارة الأستاذ "محمد الصفدي"، الذي أكد ان وزارة الإقتصاد والتجارة تنظر إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة، وذلك من خلال تكريس حق فعلي في الوصول إلى المعلومات. وتابع الوزير الصفدي "مما لا ريب فيه أنه سيكون لقانوني "الحق في الوصول إلى المعلومات" وحماية كاشفي الفساد" أثر إيجابي وفعل على العجلة الإقتصادية ولاسيما في القطاع الخاص، لجهة الشفافية في معرفة كيفية

إتخاذ القرارات ولجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من اعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للإستثمار.

إستكمل المؤتمر بشرح لأهمية قانوني حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد ومدى تأثيرهما على القطاع الخاص، وتخلل الجزء الثاني مداخلات لكل من الأستاذ "بدري المعوشي"، المدير التنفيذي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لافساد، والأستاذ "أندريه نادر" ممثلاً "إتحاد غرف التجارة، والصناعة والزراعة" وعضو مجموعة العمل القانونية في الشبكة، وذلك قبل الشروع بعرض للقوانين المقترحة، قدمه كل من الأستاذ "عادل يمّين"، عضو مجموعة العمل القانونية في الشبكة الوطنية، والمستشارة القانونية "د.جورجيت سلامة".

كما اختتم المؤتمر بمداخلات لمديرة البرامج بالوكالة في جمعيّة المحامين والقضاة الأمريكّيين مبادرة سيادة القانون، الأنسة "مارلين زلين" التي أثنت على عمل الشبكة والهيئة القانونية وأكّدت إستعداد الجمعيّة للدعم المستمرّ لهذه المبادرة. أمّا المستشارّة الأولى في الجمعية الأنسة "مايا نجم" فأدارت الأسئلة والنقاش القيمّ الذي جرى بين الحضور والمحاضرين.